

نظرية الجاذبية المؤسسية: اشتباك
في السياسة والدولة والعلاقات
المدنية العسكرية
(تحليل نقدي لصراع المنطق
المؤسسي بين الأحزاب والجيش
في العالم العربي)

إعداد

محمد مكي الطاهر

باحث في العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا. مدير وحدة
المكتبة الرقمية والمجلات العلمية بالجامعة الإسلامية
بولاية مينيسوتا الأمريكية.

Mob : 00966501802989

Email : Mohammedmaky111@gmail



الملخص

تتمحور الدراسة حول «نظرية الجاذبية المؤسسية» (Institutional Gravitation Theory) كإطار تحليلي جديد للباحث، التي تسعى لتفسير الفشل المنهجي للأحزاب الأيديولوجية في الحفاظ على هيمنتها على النخب العسكرية التي أوصلتها للسلطة. تجادل الورقة بأن هناك صراعاً بنيوياً ينشأ بين منطقتين مؤسسيين متناقضين: المنطق العقائدي-التعبوي (DML) الذي يمثل الحزب ويقوم على الولاء للفكرة، والمنطق البيروقراطي-السيادي (BSL) الذي يمثل الدولة والمؤسسة العسكرية ويقوم على الهرمية والكفاءة الإجرائية. وتفترض النظرية أن النخبة العسكرية، بمجرد استيلائها على السلطة وانخراطها في جهاز الدولة، تتعرض لقوة «جاذبية» تجبرها على تفضيل متطلبات إدارة الدولة واستقرار المؤسسة العسكرية (منطق الدولة) على حساب المبادئ الحزبية (منطق الثورة). وتختبر الدراسة هذه الفرضية عبر تحليل مقارن لأربع تجارب عربية متباينة أيديولوجياً وزمنياً: (الشيوعية في السودان، الناصرية في مصر، البعثية في سوريا والعراق، والإسلامية في السودان)، لتثبت أن «فشل الأدلجة» ليس نتاج خيانات شخصية، بل هو نتيجة حتمية لقوانين بنيوية كامنة في بنية الدولة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: نظرية الجاذبية المؤسسية، المنطق البيروقراطي-السيادي، المنطق العقائدي-التعبوي، العلاقات المدنية-العسكرية، النخبة العسكرية الهجينة، أدلجة الجيوش، العالم العربي.

Abstract

The study introduces «Institutional Gravitation Theory» as a novel analytical framework developed by the researcher to explain the systemic failure of ideological parties in maintaining dominance over the military elites they brought to power. The paper argues that a structural conflict arises between two contradictory institutional logics: the Doctrinal-Mobilizational Logic (DML), representing the party and based on ideological loyalty, and the Bureaucratic-Sovereign Logic (BSL), representing the state and the military institution, which is based on hierarchy and procedural efficiency.

The theory posits that once the military elite seizes power and becomes integrated into the state apparatus, it is subjected to a «gravitational pull» that compels it to prioritize the requirements of state management and institutional stability (the logic of the State) over partisan principles (the logic of the Revolution). The study tests this hypothesis through a comparative analysis of four ideologically and chronologically diverse Arab experiences: (Communism in Sudan, Nasserism in Egypt, Baṯhism in Syria and Iraq, and Islamism in Sudan). It concludes that the «failure of ideologization» is not the result of personal betrayals, but rather an inevitable consequence of structural laws inherent in the architecture of the modern state.

Keywords: Institutional Gravitation Theory, Bureaucratic-Sovereign Logic (BSL), Doctrinal-Mobilizational Logic (DML), Civil-Military Relations, Hybrid Military Elite, Military Ideologization, Arab World.

المقدمة:

يقدم تاريخ القرن العشرين سجلاً حافلاً بظاهرة تكاد تكون كونية في تجلياتها: صعود ضباط عسكريين، مفعمين بعقيدة ثورية، إلى قمة السلطة السياسية. هؤلاء الضباط، الذين غالباً ما يكونون أعضاء في تنظيمات سرية داخل جيوشهم، لم يكونوا مجرد مغامرين متعطشين للحكم، بل كانوا في كثير من الأحيان نتاجاً لمشروعات أيديولوجية كبرى (قومية، اشتراكية، أو دينية) هدفت إلى استخدام القوة المنظمة للجيش كأداة لإحداث تحول جذري في الدولة والمجتمع. لقد انطلقت هذه الأحزاب الأيديولوجية من فرضية استراتيجية مفادها أن السيطرة على المؤسسة العسكرية، بوصفها التجسيد الأعلى للسلطة البيروقراطية واحتكار العنف، هي الخطوة الحاسمة نحو تحقيق أهدافها الثورية (Finer, ١٩٦٢).

ومع ذلك، فإن السرد التاريخي لهذه التجارب يكشف عن مفارقة بنيوية عميقة. فبعد فترة وجيزة من نجاح الانقلاب العسكري-الأيديولوجي، تبدأ علاقة متوترة بالتشكل بين النخبة العسكرية الحاكمة والحاضنة الحزبية التي أنتجتها. يتآكل الولاء للعقيدة تدريجياً أمام ضرورات الحكم، وتتحول لغة الثورة الحماسية إلى خطاب الدولة البراغماتي، ويجد رفاق النضال الأيديولوجي أنفسهم على طرفي نقيض في صراع على السلطة. هذه الديناميكية؛ نمط متكرر شهدته سياقات جغرافية وأيديولوجية متباينة. ففي مصر، قام تنظيم الضباط الأحرار، بعد فترة وجيزة من ثورة يوليو ١٩٥٢، بحل جميع الأحزاب السياسية، بما فيها القوى التي ساندها، وأسس نظاماً أصبحت فيه المؤسسة العسكرية هي العمود الفقري للدولة، وتم تأمين الأيديولوجيا القومية لتصبح مجرد أداة للتعبئة في يد السلطة التنفيذية (Abdel-Malek, ١٩٦٨). وفي سوريا، حسم حافظ الأسد، ممثل الجناح العسكري لحزب البعث، الصراع لصالحه عبر «الحركة التصحيحية» عام ١٩٧٠، مهنشاً القيادة المدنية التاريخية للحزب ومؤسساً لنظام أمني

تكون فيه الأولوية لاستقرار المؤسسة العسكرية وليس لتطبيق المبادئ العقائدية الصرفة (Van Dam, 1996).

إن تكرار هذه النتيجة، بغض النظر عن طبيعة الأيديولوجيا (قومية، بعثية، شيوعية، أو إسلامية)، يطرح تحدياً جدياً أمام التفسيرات التقليدية التي تركز على عوامل مثل «الخيانة الشخصية» للقادة أو «الأخطاء التكتيكية» في إدارة التحالفات. فإذا كان الأمر مجرد خيانة، فلماذا يخون الجميع تقريباً وبالطريقة ذاتها؟ وإذا كانت مجرد أخطاء تكتيكية، فلماذا تتكرر نفس الأخطاء في سياقات مختلفة؟ إن هذا التكرار المنهجي يوحي بوجود قوانين بنيوية كامنة، تعمل بشكل مستقل عن النوايا الشخصية للفاعلين، وتشبه في عملها قوة طبيعية لا يمكن تجاهلها.

الإشكالية المركزية والفرضية النظرية:

تتمحور الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها حول السؤال التالي: لماذا تفشل الأحزاب الأيديولوجية بشكل منهجي في الحفاظ على هيمنتها على النخب العسكرية التي خرجت من رحمها، بعد نجاح هذه النخب في الاستيلاء على سلطة الدولة؟ وما هي الآليات البنيوية التي تحكم هذا التحول من تحالف ثوري إلى صراع على الهيمنة؟

للإجابة على هذا السؤال، تقدم هذه الدراسة «نظرية الجاذبية المؤسسية» (Institutional Gravitation Theory) كإطار تحليلي جديد للباحث. تفترض هذه النظرية أن جهاز الدولة القومية الحديثة، والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص، يمتلك «منطقاً مؤسسياً» مهيماً يعمل كمركز ثقل أو «جاذبية» قوية. هذا المنطق، الذي نطلق عليه «المنطق البيروقراطي-السيادي» (Bureaucratic-Sovereign Logic - BSL)، يركز على مبادئ الهرمية الصارمة، والكفاءة الإجرائية، والولاء للمؤسسة، واحتكار أدوات العنف بهدف ضمان

استمرارية الدولة وسيادتها. في المقابل، تعمل الأحزاب الأيديولوجية الثورية وفق «منطق عقائدي-تعبوي» (Doctrinal-Mobilizational Logic - DML)، يقوم على الولاء للفكرة المجردة، والتعبئة الجماهيرية، والسلطة الكاريزمية، والشبكات غير الرسمية، بهدف إحداث تغيير جذري في النظام القائم.

الفرضية المركزية التي تطرحها النظرية هي:

«عندما تندمج نخبة عسكرية ذات خلفية أيديولوجية في جهاز الدولة القومية وتستولي على مقاليد الحكم، فإنها تتعرض حتفًا لقوة «الجابزية المؤسسية» للمنطق البيروقراطي-السيادي (BSL). هذه القوة تجبر النخبة الجديدة، بمرور الوقت، على حسم ولائها المزدوج لصالح متطلبات إدارة الدولة والمؤسسة العسكرية، مما يؤدي إلى التهميش المنهجي أو التصفية القسرية للمنطق العقائدي-التعبوي (DML) وللحزب الذي يمثله.»

بعبارة أخرى، العلاقة بين الحزب الثوري والضابط الذي يتبناه ليست علاقة «فاعل-أداة»، بل هي علاقة بنيوية محكومة بقوانين التوافق التنظيمي. يمكن للحزب أن يوصل الضابط إلى السلطة، لكن ما إن يندمج الضابط في بنية الدولة، حتى يصبح خاضعاً لمنطقها وقوانينها. إن فشل الأدلجة ليس فشلاً أخلاقياً أو تكتيكياً، بل هو نتيجة حتمية لانتصار منطق الدولة على منطق الثورة.

منهجية وهيكل الدراسة:

لتأسيس هذه النظرية واختبار فرضيتها، تتبع الدراسة مساراً تحليلياً منظماً. ينقسم العمل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. الجزء الأول مخصص لبناء الإطار النظري، حيث يتم استعراض الأدبيات السائدة في

حقل الدراسات المدنية-العسكرية ونقدها لتحديد الفجوة المعرفية، ومن ثم يتم تفصيل مكونات «نظرية الجاذبية المؤسسية» وآلياتها الديناميكية. الجزء الثاني يمثل الاختبار التجريبي للنظرية، ويعتمد على منهج دراسة الحالة المقارن (Comparative Case Study Method) لتحليل أربع تجارب عربية محورية تمثل طيفاً واسعاً من الأيديولوجيات والسياقات. كما يخصص هذا الجزء فصلاً كاملاً لمواجهة النظرية مع «الحالات المضادة» أو الاستثنائية، وعلى رأسها تجربة الحرس الثوري الإيراني، بهدف تعزيز القوة التفسيرية للنظرية. أما الجزء الثالث والأخير، فيقوم بمناقشة النتائج النظرية والتجريبية، ويقدم مفهوماً مركزياً جديداً هو «النخبة العسكرية الهجينة» (The Hybrid Military Elite)، ويختتم بتقديم استنتاجات حول مستقبل العلاقات المدنية-العسكرية وتوصيات لصناع السياسات.

الفصل الأول:

المراجعة النقدية للأدبيات: حدود النظريات القائمة

إن تأسيس إطار نظري جديد يقتضي بالضرورة تحديد موقعه بدقة ضمن الخارطة المعرفية القائمة. لقد قدم حقل الدراسات المدنية-العسكرية، عبر عقود من التطور، مجموعة من النماذج التفسيرية التي سعت إلى فهم العلاقة المعقدة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية. على الرغم من القيمة التحليلية لهذه النماذج، إلا أنها عند تطبيقها على الإشكالية المحددة لهذه الدراسة – وهي التحوّل البنيوي الذي يطرأ على النخب العسكرية الأيديولوجية بعد استيلائها على السلطة – تظهر قصوراً يكشف عن فجوة معرفية واضحة. يستعرض هذا الفصل بشكل نقدي أبرز هذه الأطر النظرية بهدف إبراز هذه الفجوة التي تسعى «نظرية الجاذبية المؤسسية» إلى معالجتها.

2.1 نموذج الاحترافية والسيطرة المدنية: إعادة تقييم إرث هنتنغتون

يظل عمل صموئيل هنتنغتون، الجندي والدولة (Huntington, 1907)، نقطة الانطلاق الأساسية لأي تحليل في هذا المجال. يجادل هنتنغتون بأن استقرار العلاقات المدنية-العسكرية يتحقق من خلال ما أسماه «السيطرة المدنية الموضوعية» (objective civilian control)، والتي تقوم على تعظيم الاحترافية العسكرية (military professionalism). تتألف هذه الاحترافية، في نظره، من ثلاثة أبعاد: الخبرة (expertise) في إدارة العنف، والمسؤولية الاجتماعية (social responsibility) تجاه الدولة، والانتماء المؤسسي (corporateness) الذي يوحد الهيئة العسكرية. وفقاً لهذا المنطق، كلما زادت درجة احترافية الجيش، زاد إدراكه لحدود كفاءته، وابتعد طواعية عن المعتكك السياسي، وقبل بالتبعية للسلطة المدنية.

على الرغم من التأثير الواسع لهذا النموذج، إلا أنه يقدم تفسيراً قاصراً للظاهرة قيد الدراسة لسببين جوهريين. أولاً، يفترض هنتنغتون أن تدخل الجيش في السياسة هو عرض لضعف الاحترافية. لكن في الحالات التي نحلها، لم يكن التدخل العسكري نتاجاً لفراغ أو لضعف في المهنية، بل كان تتويجاً لمشروع أيديولوجي واع (DML) يهدف إلى «تسييس» الجيش واستخدامه كأداة للتغيير الثوري. فالانقلاب هنا ليس انحرافاً عن السياسة، بل هو فعل سياسي بامتياز (Stepan, 1973). ثانياً، وهو النقد الأعمق، أن نموذج هنتنغتون هو نموذج معياري (normative) يصف الحالة المثلى، ولكنه أقل قدرة على تفسير الديناميكيات التي تنشأ «بعد» انهيار هذه الحالة. بالنسبة للنخبة العسكرية التي تصل إلى السلطة، لا يعود الهدف هو العودة إلى الاحترافية المنعزلة، بل يصبح الهدف هو استخدام أدوات المؤسسة العسكرية (الانضباط، الهرمية، الخبرة) لترسيخ هيمنتها السياسية. وهنا، يتم توظيف «الاحترافية» ليس لخدمة السيطرة المدنية، بل لخدمة بقاء النظام العسكري نفسه، فيصبح المنطق البيروقراطي-السيادي (BSL) أداة للسلطة، وليس نتيجة للحياد السياسي.

2.2 البيروقراطية كبنية للسيطرة: تأصيل فيري وتجاوز

يقدم ماكس فيبر (Weber, 1978) الأساس النظري الأعمق لفهم المنطق الداخلي للمؤسسة العسكرية. في تحليله للبيروقراطية كـ«نموذج مثالي» (ideal type) للتنظيم العقلاني-القانوني، يحدد فيبر خصائصها الجوهرية: التسلسل الهرمي، والكفاءة الفنية، والقواعد المكتوبة، والفصل بين المنصب والشخص. يمثل الجيش الوطني الحديث التجسيد الأكثر نقاءً لهذا النموذج، حيث أن فعاليته في إدارة العنف تعتمد كلياً على هذه السمات.

تتعلق «نظرية الجاذبية المؤسسية» من هذا التحليل الفييري، لكنها تتجاوزه. فبينما يصف فيبر البنية، تسعى نظريتنا لشرح ديناميكيات

الصراع عندما تتواجه هذه البنية مع منطق مؤسسي آخر. المنطق العقائدي-التعبوي (DML) للحزب الأيديولوجي يقف على طرفي نقيض مع المنطق البيروقراطي الفيبري؛ فهو يقوم على الولاء الشخصي، والسلطة الكاريزمية، والترقي القائم على النضال، وهي كلها عناصر «غير عقلانية» بالمعنى الفيبري. عندما تستولي النخبة العسكرية الأيديولوجية على السلطة، فإنها تكتشف أن إدارة دولة حديثة تتطلب الأدوات البيروقراطية التي لا يمكن توفيرها إلا بالانصياع لمنطق المؤسسة العسكرية. يصبح «القفس الحديدي» (iron cage) للبيروقراطية ليس مجرد هيكل تنظيمي، بل قوة جاذبة تفرض منطقتها على الفاعلين. القصور في التطبيق المباشر لفيبر هو أنه لا يفسر «كيف» ولماذا ينتصر منطق على آخر في مرحلة ما بعد الاستيلاء على السلطة، وهي العملية التي تقع في صلب اهتمام نظر يتنا.

2.3 الجيش كأداة للتحديث: نقد نظريات التحديث

في سياق الحرب الباردة وصعود دول العالم الثالث، برز تيار «نظريات التحديث» (Modernization Theory) الذي رأى في جيوش الدول النامية «قاطرة للتحديث» (Halpern, 1963; Pye, 1962). جادل منظرو هذا التيار بأن الجيوش، بحكم تنظيمها العقلاني، وتعرضها للتكنولوجيا، وقيمتها القائمة على الجدارة، تمثل جيوباً من الحداثة في مجتمعات تقليدية. وبناءً على ذلك، فإن استيلاءها على السلطة يمكن أن يكون قوة تقدمية تكسر الجمود السياسي وتقود التنمية.

لقد أثبت التاريخ قصور هذه الرؤية المتفائلة. ففي كثير من الحالات، أدت الأنظمة العسكرية إلى ركود سياسي وقمع، بدلاً من التحديث الديمقراطي (Nordlinger, 1977). من منظور نظريتنا، يكمن الخطأ الأساسي لهذا التيار في فشله في التمييز بين «الحداثة التنظيمية» للجيش و«الأهداف السياسية» التي يخدمها. لقد افترضوا أن المنطق

البيروقراطي سيؤدي تلقائياً إلى سياسات عقلانية. لكنهم أغفلوا كيف يمكن لهذا المنطق البيروقراطي (BSL) أن يُستخدم كأداة فعالة للغاية لخدمة مصالح طبقة ضيقة لنخبة حاكمة، وكيف يمكن له أن يستوعب الأيديولوجيا الثورية ويفرغها من محتواها ليحولها إلى مجرد شعارات لتبرير السلطة.

2.4 أدبيات الجيش والسياسة في العالم العربي: تحديد الفجوة

ركزت غالبية الدراسات حول الجيش والسياسة في العالم العربي على تفسير «أسباب» الانقلابات، بدلاً من تحليل «نتائجها» البنيوية طويلة الأمد. وقد عزت هذه الدراسات، عن حق، الانقلابات إلى عوامل مثل ضعف شرعية الأنظمة القائمة، وتأثير هزيمة ١٩٤٨، وصعود الأيديولوجيات القومية (بشارة، ٢٠١٧؛ Vatikiotis، ١٩٦١). في حين أن هذه التحليلات ضرورية لفهم «لماذا» وقع الانقلاب، إلا أنها لا تقدم إجابة كافية على سؤال «ماذا بعد؟».

الفجوة المعرفية التي تسعى «نظرية الجاذبية المؤسسية» لسدها تكمن هنا تحديداً: في الانتقال من تحليل «صراع الفواعل» (الأحزاب ضد الملك) إلى تحليل «صراع المنطق» (DML ضد BSL) داخل النخبة الحاكمة الجديدة نفسها. إنها محاولة لتقديم تفسير بنيوي يتجاوز الظروف الخاصة بكل بلد، ويفسر النمط المتكرر لفشل الأدلجة كظاهرة كامنة في طبيعة العلاقة بين الدولة الحديثة والحركة الثورية. النظرية لا تسأل «لماذا يتدخل الجيش في السياسة؟»، بل تسأل «لماذا تتصرف النخبة العسكرية-الأيديولوجية بطريقة معينة بمجرد أن تصبح هي الدولة؟».

الفصل الثاني:

الإطار النظري: مكونات «نظرية الجاذبية المؤسسية»

بعد أن كشفت المراجعة النقدية عن وجود فجوة في الأدبيات القائمة، يهدف هذا الفصل إلى بناء الإطار المفاهيمي لـ «نظرية الجاذبية المؤسسية». تستند النظرية إلى مفهوم «المنطق المؤسسي» (Institutional Logic) كمفتاح لفهم التفاعلات بين المنظمات. يُعرّف المنطق المؤسسي بأنه «مجموعة المبادئ والممارسات والهياكل الرمزية والمادية المترابطة تاريخياً، والتي من خلالها يقوم الفاعلون بتنظيم واقعهم وإضفاء المعنى عليه» (Friedland & Alford, 1991, p. 248). تجادل نظريتنا بأن الصراع بين الأحزاب الأيديولوجية والجيوش بعد الاستيلاء على السلطة ليس صراعاً بين أفراد، بل هو صراع بنيوي بين منطقتين مؤسسيين متعارضين.

3.1 المنطق المؤسسي الأول: المنطق العقائدي-التعبوي (The Doctrinal-Mobilizational Logic - DML)

هذا هو المنطق الحاكم للأحزاب الأيديولوجية الثورية. إنه منطق «تغييري» بطبيعته، يهدف إلى تفكيك النظام الاجتماعي والسياسي القائم وإعادة بنائه وفقاً لرؤية عقائدية مجردة. يمكن تفكيك خصائص هذا المنطق على النحو التالي:

▶ **مصدر الشرعية:** لا تتبع شرعية الحزب من القانون القائم، بل من التزامه بـ «الحقيقة» التي تحتويها عقيدته (ماركسية، قومية، إسلامية). هذه العقيدة تقدم مشروعاً خلاصياً يبرر تجاوز القوانين الوضعية والتضحية في سبيل تحقيق الهدف الأسمى (الحمامي، ٢٠١٨).

▶ **بنية السلطة:** تميل بنية السلطة في هذه الأحزاب إلى أن تكون شبكية وغير رسمية، خاصة في مراحل العمل السري. تعتمد على الثقة الشخصية والولاء المتبادل بين الكوادر والقيادة الكاريزمية.

الأوامر لا تتبع بالضرورة التسلسل الهرمي الرسمي، بل تنتقل عبر قنوات الولاء الأيديولوجي الموازية (Gerth & Mills, ١٩٤٦).

▶ **آلية الترقى:** لا تعتمد الترقية داخل الحزب بالضرورة على الكفاءة المهنية أو التحصيل العلمي، بل على معايير مثل الولاء العقائدي المطلق، والأقدمية في النضال، والقدرة على التعبئة والتجنيد، والتضحية في سبيل الحزب.

▶ **الهدف الأسمى:** الهدف ليس إدارة الوضع القائم، بل تحقيق مشروع مجتمعي تحويلي شامل، مثل إقامة «الدولة الإسلامية»، أو تحقيق «الوحدة العربية»، أو بناء «المجتمع الشيوعي». هذا الهدف المستقبلي يبرر الوسائل الحالية.

3.2 المنطق المؤسسي الثاني: المنطق البيروقراطي-السيادي (The Bureaucratic-Sovereign Logic - BSL)

هذا هو المنطق الحاكم للجيش الوطنية الحديثة، بوصفها المؤسسة التي تحتكر «العنف المشروع» للدولة (Weber, ١٩٧٨). إنه منطق «استمراري» و«محافظ» بطبيعته، لا يهدف إلى تغيير المجتمع، بل إلى الحفاظ على استقرار الدولة القومية وسيادتها.

▶ **مصدر الشرعية:** تتبع شرعية الجيش من القانون والدستور. الولاء ليس لشخص أو فكرة، بل للمؤسسة والتسلسل الهرمي (سلسلة القيادة). الهدف هو ضمان الأداء المتوقع والقابل للتنبؤ، بغض النظر عن هوية الأفراد الذين يشغلون المناصب (Huntington, ١٩٥٧).

▶ **بنية السلطة:** بنية السلطة عمودية وهرمية بشكل صارم. القرارات تتدفق من الأعلى إلى الأسفل عبر قنوات رسمية ومحددة. هذا الهيكل ضروري لضمان التنسيق والفعالية في ساحة المعركة وفي إدارة الشؤون العسكرية المعقدة.

▶ **آلية الترقى:** تعتمد الترقية بشكل أساسي على معايير موضوعية

مثل الكفاءة المهنية، والتقييم الدوري للأداء، والأقدمية في الخدمة، واجتياز الدورات التدريبية والأكاديمية العسكرية (Janowitz, ١٩٦٠).

▶ **الهدف الأسمى:** الهدف هو الحفاظ على استمرارية الدولة، وحماية حدودها، وضمان سيادتها، والحفاظ على النظام العام. إنه منطوق يركز على «الاستقرار» و«الوضع الراهن» للمؤسسة والدولة.

3.3 آلية الجاذبية المؤسسية: من الولاء المزدوج إلى حسم الولاء

تبدأ النخبة العسكرية ذات الخلفية الحزبية رحلتها في السلطة وهي تعاني من «ولاء مزدوج» (dual loyalty). فهي تدين بالولاء العقائدي للحزب ورموزه (DML)، وفي نفس الوقت تدين بالولاء المهني للمؤسسة العسكرية وهرميتها (BSL). تفترض «نظرية الجاذبية المؤسسية» أن هذا الوضع غير مستقر ومؤقت. فبمجرد أن تبدأ هذه النخبة في ممارسة الحكم الفعلي، تتعرض لقوة «جاذبية» هائلة من المنطق البيروقراطي-السيادي (BSL)، مما يجبرها على حسم ولائها. تتكون آلية الجاذبية هذه من أربعة عوامل بنيوية متضافرة:

1. ضرورات الحكم البيروقراطي: إدارة دولة حديثة (اقتصاد، بنية تحتية، خدمات عامة) هي عملية بيروقراطية معقدة تتطلب الكفاءة والتخصص والإجراءات الروتينية. لا يمكن للحماس العقائدي وحده أن يدير ميزانية الدولة أو يخطط لمشروع بنية تحتية. هذا الواقع يفرض على النخبة الحاكمة الاعتماد بشكل متزايد على الخبراء والتكنوقراط داخل الجيش والبيروقراطية المدنية، مما يقلل من نفوذ الكوادر الحزبية التي قد تفتقر إلى المؤهلات الفنية (-AI, Naqeeb, ١٩٩٠).

2. متطلبات الوحدة العسكرية: يمثل الجيش الضامن الأساسي لبقاء النظام الجديد. أي محاولة لفرض الولاء الحزبي الصرف (DML)

على كامل هيكل الجيش (عبر التطهير الأيديولوجي أو الترقية بالولاء) تهدد بإحداث انقسامات وشقايات داخل المؤسسة العسكرية، وهو ما يمثل الخطر الوجودي الأكبر على النخبة الحاكمة. لضمان وحدة الجيش وولائه للنظام الجديد، تضطر النخبة إلى تعزيز المنطق البيروقراطي المهني (BSL) القائم على الهرمية وسلسلة القيادة، بدلاً من الولاءات الحزبية المشتتة.

3. تشكل المصالح المادية والطبقية: مع الاستيلاء على السلطة، تتحول النخبة العسكرية من طليعة ثورية إلى طبقة حاكمة جديدة لها مصالحها الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لحمايتها. يصبح المنطق البيروقراطي-السيادي (BSL) هو الأداة المثلى لترسيخ هذه المصالح، لأنه يضمن السيطرة على موارد الدولة واحتكار الفرص الاقتصادية عبر القنوات الرسمية. يصبح الولاء العقائدي للحزب (DML) عبئاً يهدد هذه الامتيازات، لأنه يطالب بتوزيع الموارد وفقاً لمعايير أيديولوجية قد تتعارض مع مصالح النخبة الجديدة (Ayubi, 1990).

4. الضغط من أجل الشرعية الدولية: في النظام الدولي الحديث، تميل الدول والمنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي) إلى تفضيل التعامل مع دول ذات مؤسسات مستقرة وقابلة للتنبؤ (تتبع منطق BSL). الأنظمة التي تدار بمنطق حزبي ثوري (DML) غالباً ما تواجه العزلة أو العقوبات. هذا الضغط الخارجي يدفع النخبة الحاكمة إلى تبني لغة وممارسات الدولة البيروقراطية لضمان الاعتراف الدولي والحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية.

هذه العوامل الأربعة مجتمعة تشكل «قوة الجاذبية» التي تسحب النخبة العسكرية الهجينة بعيداً عن مدار الحزب الأيديولوجي وتدخلها في مدار الدولة البيروقراطية.

الفصل الثالث:

منهجية البحث: دراسة الحالة المقارنة

بعد أن تم بناء الإطار النظري لـ«نظرية الجاذبية المؤسسية» في الجزء الأول، يهدف هذا الجزء إلى اختبار فرضياتها بشكل تجريبي. إن اختبار نظرية تسعى إلى تفسير عمليات تاريخية معقدة يتطلب منهجية قادرة على الغوص في عمق السياقات الفردية مع الحفاظ على إمكانية المقارنة والتعميم. لهذا الغرض، تعتمد هذه الدراسة منهج دراسة الحالة المقارن (Comparative Case Study Method)، وهو منهج راسخ في العلوم الاجتماعية يسمح بإجراء تحليل متعمق لعدد محدود من الحالات بهدف تطوير وتأكيد النظريات (Lijphart, 1971; George & Bennett, 2005).

4.1 مبررات اختيار منهج دراسة الحالة المقارن

تم اختيار هذا المنهج لعدة أسباب جوهرية تتناسب مع طبيعة سؤال البحث:

- 1. العمق التحليلي:** تسعى النظرية إلى كشف «آليات» (mechanisms) سببية داخلية، مثل «آلية الجاذبية المؤسسية». هذا النوع من الأسئلة (كيف ولماذا) لا يمكن الإجابة عليه بفعالية من خلال المناهج الإحصائية واسعة النطاق (N-large)، والتي قد تظهر وجود علاقة ارتباط بين متغيرات، لكنها تفشل في شرح العملية التي تربط بينها. يسمح منهج دراسة الحالة للباحث بتتبع العملية (process-tracing) خطوة بخطوة داخل كل حالة تاريخية (Yin, 2018).
- 2. تطوير النظرية:** تُستخدم دراسات الحالة المقارنة ليس فقط لاختبار النظريات القائمة، بل أيضاً لتطويرها وصقلها. من خلال المقارنة المنهجية بين الحالات، يمكن تحديد الظروف التي تعمل في ظلها الآليات السببية بقوة أكبر أو أضعف، مما يساهم في

زيادة دقة النظرية وتعقيدها (Ragin, 1987).

3. التعامل مع التعقيد السببي: تفترض نظريتنا أن النتيجة (تتميز بالهشاشة) ليست نتاج سبب واحد، بل هي حصيلة تفاعل عدة عوامل (ضغوطات الحكم، وحدة الجيش، المصالح الطبقية، الضغط الدولي). يسمح منهج دراسة الحالة باستكشاف هذا «التعقيد السببي» (causal complexity) داخل كل سياق، بدلاً من اختزال الظاهرة في عدد محدود من المتغيرات.

4.2 استراتيجية اختيار الحالات: تصميم «الأنظمة الأكثر اختلافاً»

لاختبار القوة التعميمية للنظرية، تم اختيار الحالات وفقاً لتصميم الأنظمة الأكثر اختلافاً (Most Different Systems Design - MDSD) (Przeworski & Teune, 1970). تقوم هذه الاستراتيجية على اختيار حالات تختلف عن بعضها البعض في أكبر عدد ممكن من المتغيرات، ولكنها تتشابه في النتيجة التي نسعى لتفسيرها. إذا أمكن إثبات أن نفس الآلية السببية الأساسية تعمل في هذه السياقات المختلفة، فإن ذلك يقدم دعماً قوياً للقول بأن هذه الآلية هي التفسير الأكثر ترجيحاً للنتيجة المشتركة.

بناءً على هذه الاستراتيجية، تم اختيار أربع حالات رئيسية بشكل مقصود ومنهجي:

1. تجربة تنظيم الضباط الأحرار الشيوعي في السودان (1969-1971): تمثل أيديولوجيا يسارية راديكالية، وانتهت بتصفية دموية سريعة.
2. تجربة تنظيم الضباط الأحرار الناصري في مصر (1952-1970): تمثل أيديولوجيا قومية عربية، وانتهت بآلية «التذويب والتأميم» للأيديولوجيا داخل الدولة.
3. تجربة حزب البعث في سوريا (1963-1970) والعراق (1968-1979): تمثل محاولة فريدة لدمج الحزب والدولة، وانتهت بآلية «الانقلاب الداخلي» و«عسكرة الحزب».

4. تجربة الحركة الإسلامية في السودان (١٩٨٩-٢٠١٩): تمثل أيديولوجيا إسلامية، وهي التجربة الأطول والأكثر شمولاً في محاولة «أدلجة» الدولة، وانتهت بانقلاب عسكري من داخل النظام نفسه.

هذا الاختيار يضمن تنوعاً في أربعة أبعاد رئيسية:

- ▶ التنوع الأيديولوجي: شيوعية، قومية، بعثية، إسلاموية.
- ▶ التنوع الجغرافي: وادي النيل (مصر والسودان) والمشرق العربي (سوريا والعراق).
- ▶ التنوع الزمني: تمتد الحالات على مدى سبعة عقود، من منتصف القرن العشرين إلى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.
- ▶ التنوع في آليات الحسم: تصفية قسرية، تزوير، انقلاب داخلي، تفكيك تدريجي.

هذا التنوع يجعل من الصعب إرجاع النتيجة المشتركة (انتصار منطقي BSL) إلى خصوصية أيديولوجيا معينة أو سياق وطني محدد، مما يعزز الفرضية القائلة بوجود آلية بنوية مشتركة.

4.3 مصادر البيانات ومنهج التحليل

سيعتمد التحليل على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية لضمان التثليث (triangulation) والتحقق من صحة المعلومات. تشمل هذه المصادر:

- **المصادر الأولية:** الوثائق الأرشيفية (قدر الإمكان)، والمذكرات الشخصية للقادة السياسيين والعسكريين (مثل مذكرات محمد نجيب، خالد محيي الدين، صلاح جديد)، والخطابات الرسمية، وبيانات الانقلابات، ودساتير وقوانين تلك الفترة.
- **المصادر الثانوية:** الدراسات الأكاديمية التاريخية والسياسية التي تناولت كل حالة باللغة العربية والإنجليزية، والمقالات الصحفية المعاصرة للأحداث، والتحليلات السياسية.



- سيتم تحليل كل حالة من خلال تطبيق إطار «نظرية الجاذبية المؤسسية» بشكل منهجي. سيبدأ التحليل بتحديد هيمنة منطق DML في مرحلة ما قبل الاستيلاء على السلطة، ثم تتبع ظهور «الولاء المزدوج»، ورصد تجليات صراع المنطقيين (DML vs. BSL) في القرارات والسياسات الرئيسية، وأخيراً تحديد «آلية الحسم» التي أدت إلى انتصار منطق BSL والعوامل البنيوية الأربعة التي ساهمت في ذلك. من خلال المقارنة النهائية بين الحالات، سيتم استخلاص الأنماط المشتركة والاختلافات في كيفية عمل «الجاذبية المؤسسية».

الفصل الرابع:

تحليل دراسات الحالة: آليات عمل الجاذبية المؤسسية

يهدف هذا الفصل إلى اختبار الفرضية المركزية لـ«نظرية الجاذبية المؤسسية» من خلال تحليل معمق لأربع دراسات حالة تم اختيارها بعناية. سيتم تطبيق إطار التحليل الذي تم تطويره في الفصل الثالث بشكل منهجي على كل حالة، لتتبع العملية التي يتم من خلالها حسم الصراع بين المنطق العقائدي-التعبوي (DML) والمنطق البيروقراطي-السيادي (BSL). سنبدأ بالحالة التي تمثل الصدام الأكثر سرعة وعنفاً بين المنطقتين: تجربة تنظيم الضباط الشيوعيين في السودان.

5.1 الحالة الأولى: تنظيم الضباط الأحرار الشيوعي في السودان (1969-1971): آلية التصفية القسرية

تعتبر تجربة الحزب الشيوعي السوداني في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١ مثالاً نموذجياً وصارخاً على عمل «الجاذبية المؤسسية». فهي توضح كيف يمكن لنخبة عسكرية، مدعومة بقوة من حزب أيديولوجي هو الأكثر تنظيماً في تاريخ البلاد، أن تنقلب عليه بشكل دموي في غضون عامين فقط، ليس بسبب خلافات شخصية، بل نتيجة لتصادم بنيوي بين منطقتين مؤسسيين لا يمكن التوفيق بينهما.

أ. مرحلة ما قبل الانقلاب:

هيمنة المنطق العقائدي-التعبوي (DML)

كان الحزب الشيوعي السوداني، بقيادة منظره الكاريزمي عبد الخالق مدجوب، يمتلك تنظيماً سرياً قوياً داخل الجيش السوداني يُعرف بـ«تنظيم الضباط الأحرار». كان هذا التنظيم يعمل بشكل كامل وفقاً لمنطق DML:

◀ **الولاء للعقيدة:** كان ولاء هؤلاء الضباط موجهاً في المقام الأول لعقيدة الحزب الماركسية-اللينينية ولقيادته المدنية، وليس

للتسلسل الهرمي للجيش.

◀ **البنية الشبكية:** كان التنظيم يعمل كشبكة سرية موازية داخل الجيش، تعتمد على الثقة الشخصية والالتزام الأيديولوجي، وتتجاوز الرتب العسكرية الرسمية.

◀ **الهدف الثوري:** كان الهدف الواضح هو الاستيلاء على السلطة لتنفيذ برنامج الحزب الاشتراكي، وليس مجرد إصلاح المؤسسة العسكرية.

في ٢٥ مايو ١٩٦٩، نجح هذا التنظيم، بقيادة العقيد جعفر نميري (الذي لم يكن شيوعياً منظماً ولكنه كان متعاطفاً وقريباً منهم)، في الاستيلاء على السلطة. في البداية، بدأ أن منطلق DML هو المهيمن. تشكل «مجلس قيادة الثورة» من ضباط التنظيم، وضمت الحكومة وزراء شيوعيين بارزين، وبدأ النظام الجديد في تبني سياسات مستوحاة من برنامج الحزب (مثل تأميم الشركات الكبرى).

ب. صراع المنطق المؤسسي: من الولاء المزدوج إلى الصدام الحتمي

بمجرد استقرار النظام الجديد، بدأ الصراع البنيوي في الظهور. وجدت النخبة العسكرية الحاكمة، وعلى رأسها نميري، نفسها تعاني من «ولاء مزدوج». فمن ناحية، كانت تدين بنجاحها للحزب الشيوعي (DML)، ومن ناحية أخرى، كانت هي الآن على رأس مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجيش، التي تعمل وفق منطق BSL. تجلى هذا الصراع في عدة نقاط رئيسية:

1. صراع على السيادة: طالب الحزب الشيوعي، وفقاً لمنطقه (DML)، بتشكيل «جبهة ديمقراطية» واسعة تضم كل القوى «التقدمية»، تكون هي السلطة السياسية العليا التي توجه مجلس قيادة الثورة. كان هذا يعني، من وجهة نظر الحزب، أن السيادة النهائية يجب أن تكون للتحالف السياسي الذي يقوده الحزب، وليس للمؤسسة العسكرية. في المقابل، بدأ نميري وكتلته داخل المجلس يتصرفون بشكل متزايد كنخبة سيادية، ويرون أن مجلس قيادة الثورة، بوصفه

قمة هرم الدولة، يجب أن يكون هو صاحب السيادة المطلقة. لقد بدأوا في تبني منطق BSL الذي يرى أن السلطة يجب أن تكون مركزية وموحدة وغير قابلة للقسمة (محبوب، ١٩٨٦).

2. صراع على بنية السلطة: سعى الحزب إلى تعميق نفوذه داخل الجيش والمجتمع عبر منظماته الجماهيرية، محاولاً خلق بني سلطة موازية تضمن استمرار هيمنة منطق DML. في المقابل، رأى نميري في هذه التحركات تهديداً مباشراً لوحدة الجيش (أحد ركائز BSL) ولسلطته الشخصية. بدأ نميري في التقرب من ضباط غير مسييسين داخل الجيش، ومن قوميين عرب مناهضين للشيوعية، في محاولة لبناء قاعدة سلطة خاصة به داخل المؤسسة العسكرية، تعتمد على الولاء الهرمي له كقائد أعلى، وليس على الولاء الأيديولوجي للحزب.

ج. آلية حسم الصراع: الجاذبية المؤسسية والتصفية القسرية

وصل الصراع إلى ذروته عندما أدرك كل طرف أن التعايش بين المنطقتين أصبح مستحيلًا. كانت «قوة الجاذبية المؤسسية» تسحب نميري وكتلته بقوة نحو منطق BSL:

◀ **ضرورات الحكم:** أدرك نميري أن إدارة الدولة وتأمين الدعم الخارجي (خاصة من مصر وليبيا القوميتين) يتطلب تقديم نفسه كقائد وطني، وليس كواجهة لحزب شيوعي، وهو ما دفعه لتبني خطاب الدولة السيادية.

◀ **متطلبات الوحدة العسكرية:** أصبح الخوف من انقسام الجيش بين ضباط شيوعيين وضباط مناهضين لهم هو الهاجس الأكبر لنميري، مما دفعه إلى ضرورة حسم الولاء داخل المؤسسة لصالحه.

◀ **المصالح الشخصية والطبقية:** بدأ نميري ورفاقه في الاستمتاع بامتيازات السلطة، وأدركوا أن استمرار هيمنة الحزب يهدد هذه الامتيازات ويجعلهم مجرد «لجنة تنفيذية» لقرارات تتخذها القيادة المدنية للحزب.

في ١٩ يوليو ١٩٧١، قامت مجموعة من الضباط الشيوعيين، بقيادة الرائد هاشم العطا، بمحاولة انقلابية مضادة في محاولة أخيرة لفرض هيمنة منطلق DML. فشل الانقلاب بعد ثلاثة أيام بتدخل خارجي (مصري-ليبي) ودعم من وحدات داخل الجيش ولاؤها لنميري. كان رد فعل نميري هو التجسيد الأكثر عنفاً لانتصار منطلق BSL. لقد استخدم سلطته كقائد للدولة والمؤسسة العسكرية لشن حملة تصفية دموية وغير مسبوقة، تم فيها إعدام قادة الحزب الشيوعي العسكريين والمدنيين، بمن فيهم عبد الخالق محجوب نفسه، وتم سحق تنظيم الحزب بشكل كامل (Beshir, ١٩٧٤).

عموماً، تمثل هذه الحالة دراسة نموذجية لكيفية عمل «الجابذية المؤسسية». لقد حسمت النخبة العسكرية «ولاءها المزدوج» بشكل عنيف لصالح المنطق البيروقراطي-السيادي (BSL)، ليس بالضرورة بسبب كراهية أيديولوجية، بل لأن متطلبات الحكم، ووحدة الجيش، والمصالح الجديدة للسلطة، جعلت من وجود منطلق حزبي مستقل (DML) تهديداً وجودياً للنظام الجديد. لقد تم تدمير الحزب الذي أوصلهم إلى السلطة لكي تتمكن الدولة من الاستمرار وفقاً لمنطقها البنيوي.

5.2 الحالة الثانية: تنظيم الضباط الأحرار الناصري في مصر (١٩٥٢-١٩٧٠): آلية التذويب والتأميم

تقدم تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر نموذجاً مختلفاً وأكثر تعقيداً لعمل «نظرية الجاذبية المؤسسية». فخلافاً للحالة السودانية حيث كان الصدام عنيفاً وسريعاً مع حزب شيوعي منظم، لم يكن تنظيم الضباط الأحرار المصري ذراعاً عسكرياً لحزب قائم، بل كان هو نفسه نواة الحركة السياسية (البغدادي، ١٩٧٧). ومع ذلك، فإن الديناميكية الأساسية للصراع بين المنطقين المؤسسيين تظل قائمة. لم يكن الصراع هنا بين الجيش وحزب خارجي، بل كان صراعاً داخلياً بين الضباط

أنفسهم، وبينهم وبين القوى السياسية المنظمة في المجتمع (مثل الإخوان المسلمين والأحزاب الليبرالية)، وانتهى بانتصار حاسم للمنطق البيروقراطي-السيادي (BSL) عبر آلية فريدة من نوعها: تزويد كل الأيديولوجيات المنافسة وتأميم الأيديولوجيا الناصرية نفسها داخل جهاز الدولة.

أ. مرحلة ما قبل الثورة وبداياتها: سيولة أيديولوجية ومنطق هجين

كان تنظيم الضباط الأحرار عبارة عن تكتل واسع من الضباط الشباب الذين جمعتهم الوطنية المصرية الساخطة على الفساد والهزيمة في حرب ١٩٤٨، أكثر مما جمعتهم أيديولوجيا متماسكة. كان التنظيم يضم ضباطاً ذوي ميول متنوعة: يسارية، إسلامية، أو مجرد قومية ليبرالية (Gordon, ١٩٩٢). هذا يعني أن منطق DML الخاص بهم كان مرناً وغير متبلور، ويرتكز على أهداف وطنية عامة (الجلء، العدالة الاجتماعية) بدلاً من عقيدة صارمة.

بعد نجاحهم في الاستيلاء على السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دخل الضباط على الفور في مرحلة «الولاء المزدوج» والصراع. كان عليهم أن يقرروا: هل هم مجرد حركة تصحيحية تهدف إلى «تنظيف» الجيش والحياة السياسية ثم العودة إلى الثكنات وتسليم السلطة للمدنيين (وهو ما يمثل عودة إلى منطق BSL الكلاسيكي)؟ أم هل هم طليعة ثورية مكلفة بإعادة بناء الدولة والمجتمع (وهو ما يمثل تبنياً كاملاً لمنطق DML)؟

ب. صراع المنطق المؤسسي: حسم الصراع داخل مجلس قيادة الثورة

تجلى هذا الصراع بشكل واضح في الأزمة الشهيرة بين اللواء محمد نجيب، الذي تم وضعه كواجهة للثورة، والعقيد جمال عبد الناصر، القائد الفعلي للتنظيم.

◀ **نجيب ومنطق BSL «المقيد»:** كان محمد نجيب يمثل التيار الذي يميل إلى احترام المنطق المؤسسي التقليدي. طالب بعودة الجيش إلى ثكناته، وتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة، وإعادة الحياة الحزبية. كان يدعو إلى نسخة «مقيدة» من منطق BSL، حيث يكون الجيش مؤسسة احترافية تابعة للدولة المدنية، وليس هو الدولة نفسها (نجيب، ١٩٨٤).

◀ **عبد الناصر ومنطق DML «المتوسع»:** في المقابل، كان عبد الناصر وكتلته الأساسية يرون أن الثورة لم تكتمل بعد. كانوا يعتقدون أن عودة الأحزاب القديمة والإخوان المسلمين ستؤدي إلى إجهاض أهداف الثورة. لقد تبنا منطق DML بشكل متوسع، حيث رأوا أن «الطليعة الثورية» (أي مجلس قيادة الثورة) يجب أن تظل في السلطة لقيادة عملية التحول الاجتماعي والسياسي (Aburish, ٢٠٠٤).

كان حسم هذا الصراع في مارس ١٩٥٤ لصالح عبد الناصر هو اللحظة التي انتصر فيها منطق DML «المتوسع» على منطق BSL «المقيد». لكن هذا الانتصار كان مجرد خطوة أولى نحو تحول أعمق.

ج. آلية حسم الصراع: الجاذبية المؤسسية عبر التذويب والتأميم

بعد إزاحة نجيب، واجه عبد الناصر تحدياً جديداً: كيفية حكم دولة حديثة دون وجود حزب سياسي منظم خاص به، وفي مواجهة قوى سياسية منظمة وذات قواعد شعبية واسعة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تعمل بمنطق DML الخاص بها. هنا بدأت «الجاذبية المؤسسية» للمنطق البيروقراطي-السيادي (BSL) في العمل بقوة، ولكن عبر آلية مختلفة عن التصفية المباشرة:

1. تذويب المنافسين (DMLs الأخرى): كانت الخطوة الأولى هي القضاء على كل المنظمات التي تمتلك منطق DML مستقلاً. ففي يناير ١٩٥٣، تم حل جميع الأحزاب السياسية. وبعد الصدام الشهير في ١٩٥٤، تم حظر جماعة الإخوان المسلمين وسحق تنظيمها. لقد

تم إفراغ الساحة السياسية من أي منافس يمكن أن يتحدى احتكار النخبة العسكرية للسلطة (البغدادي، ١٩٧٧).

2. تأميم الأيديولوجيا داخل الدولة (BSL): أدرك عبد الناصر أن الحكم لا يمكن أن يستمر بالفراغ الأيديولوجي. بدلاً من بناء حزب عقائدي على غرار الأحزاب الشيوعية (بنية DML قوية)، قام بإنشاء تنظيمات سياسية كانت في جوهرها امتداداً لجهاز الدولة البيروقراطي. بدأت بـ«هيئة التحرير»، ثم «الاتحاد القومي»، وأخيراً «الاتحاد الاشتراكي العربي». لم تكن هذه التنظيمات أحزاباً قائمة بالمعنى الحقيقي، بل كانت أدوات في يد الدولة (أي أدوات لـ BSL) لأداء وظائف التعبئة، والتجنيد، والرقابة، وتمرير قرارات السلطة التنفيذية (Waterbury، ١٩٨٣).

3. هيمنة منطوق BSL: بمرور الوقت، أصبحت المؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية هما الهيكل الفعلي للدولة المصرية. أصبحت الترقية في المناصب العليا تعتمد على الولاء للنظام ولشخص عبد الناصر (وهو قمة هرم BSL)، وعلى الكفاءة الفنية في إدارة مؤسسات الدولة (محيي الدين، ١٩٩٢). تم استيعاب «الناصرية» كأيديولوجيا رسمية للدولة، ولكن تم تجريدها من أي استقلالية تنظيمية. أصبحت مجرد خطاب رسمي يبرر سياسات الدولة، وليس منطوقاً مؤسسياً مستقلاً قادراً على مساءلة النخبة الحاكمة.

برأيي، في الحالة المصرية، لم يدمر منطوق BSL منطوق DML في صدام مباشر، بل قام بـ«احتواءه» و«تأميمه». لقد انتصر المنطق البيروقراطي-السيادي عبر تزويد كل المنظمات الأيديولوجية المستقلة، ثم خلق واجهة أيديولوجية خاصة به كانت خاضعة بالكامل لجهاز الدولة. النتيجة النهائية كانت واحدة: تحولت النخبة العسكرية من طليعة ثورية إلى طبقة حاكمة بيروقراطية، وأصبحت الأيديولوجيا مجرد وظيفة من وظائف الدولة، وليس قوة مستقلة عنها. لقد أثبتت «الجابذية المؤسسية» للدولة أنها أقوى من أي مشروع أيديولوجي سعى لاختراقها.

5.3 الحالة الثالثة: تجربة حزب البعث في سوريا والعراق: آلية الانقلاب الداخلي وعسكرة الحزب

تمثل تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق الحالة الأكثر تعقيداً وطموحاً في محاولة دمج المنطق العقائدي-التعبوي (DML) مع بنية الدولة. فخلافاً للناصرية التي كانت حركة ضباط بالأساس، كان البعث حزباً أيديولوجياً منظماً له قيادة مدنية تاريخية وتنظيم عسكري اخترق الجيش. نصّت دساتير البعث على أن «الحزب هو القائد للدولة والمجتمع»، في محاولة نظرية لفرض هيمنة منطق DML على منطق BSL بشكل دائم. ومع ذلك، يكشف التحليل التاريخي أن هذه التجربة انتهت، في كلا البلدين، بانتصار حاسم للمنطق البيروقراطي-السيادي (BSL) عبر آلية «الانقلاب الداخلي» الذي قاده الجناح العسكري ضد الجناح المدني، ومن ثم «عسكرة» الحزب نفسه وتحويله إلى أداة بيروقراطية في يد النخبة العسكرية الحاكمة (الأتاسي، ٢٠١١).

أ. مرحلة الصراع البنيوي: الجناح المدني (DML) ضد الجناح العسكري (BSL)

بعد استيلاء حزب البعث على السلطة في سوريا (١٩٦٣) والعراق (١٩٦٨)، لم يأت الصراع من خارج الحزب، بل من داخله. نشأ انقسام بنيوي حاد بين جناحين رئيسيين (الجندي، ١٩٦٩):

1. الجناح المدني (ممثل DML): يتكون من القيادة التاريخية والمفكرين الأيديولوجيين للحزب (مثل ميشيل عفلق وصلاح البيطار، ولاحقاً صلاح جديد في سوريا). كان هذا الجناح يصر على أولوية المبادئ العقائدية للحزب (الوحدة، الحرية، الاشتراكية) وعلى أن تكون المؤسسة العسكرية مجرد «أداة» في يد القيادة السياسية للحزب. كانوا يعملون وفق منطق DML الصرف، الذي يرى أن السيادة النهائية هي للحزب وقيادته القومية.

2. الجناح العسكري (مثل BSL الناشئ): يتكون من الضباط البعثيين الذين شكلوا «اللجنة العسكرية» السرية وقادوا الانقلاب. هؤلاء الضباط، بحكم موقعهم على رأس المؤسسة العسكرية، بدأوا يتبنون بشكل متزايد منطق BSL. كانوا أكثر اهتماماً بـ«أمن النظام» (regime security)، ووحدة المؤسسة العسكرية، والتعامل البراغماتي مع تحديات الحكم، من اهتمامهم بالنقاشات الأيديولوجية المجردة (Batatu, 1978). لقد رأوا أن مغامرات الجناح المدني الأيديولوجية قد تهدد استقرار الدولة والنظام الذي أصبحوا هم قلبه.

كان هذا الصراع حتمياً، لأنه كان صراعاً بين رؤيتين متعارضتين لطبيعة السلطة: هل السلطة في يد الحزب الذي يقود الدولة؟ أم في يد النخبة التي تسيطر على أدوات القوة في الدولة؟

ب. آلية حسم الصراع في سوريا: «الحركة التصحيحية» (1970)

في سوريا، بلغ الصراع ذروته بين عامي 1966 و1970. كان صلاح جديد، الأمين العام المساعد للحزب، يمثل الجناح المدني اليساري المتطرف (DML)، بينما كان اللواء حافظ الأسد، وزير الدفاع، يمثل الجناح العسكري البراغماتي (BSL). كان جديد يسعى لتنفيذ سياسات اشتراكية راديكالية ودعم حركات ثورية في الخارج، بينما كان الأسد يركز على بناء جيش قوي ومؤسسات دولة فعالة، معتبراً سياسات جديد مغامرة وخطيرة (Seale, 1988).

عملت «الجابزية المؤسسية» بقوة على الأسد وكتلته العسكرية:

- ◀ **ضرورات الحكم:** أدرك الأسد أن إدارة الدولة تتطلب الاستقرار والبراغماتية، وليس الشعارات الثورية.
- ◀ **متطلبات الوحدة العسكرية:** بنى الأسد ولاءات قوية داخل الجيش على أساس مهني وطائفي، ورأى أن هيمنة الحزب تهدد هذه الولاءات.

◀ **المصالح المؤسسية:** كان الأسد يدافع عن مصالح المؤسسة العسكرية ككيان شبه مستقل، في مواجهة محاولات الجناح المدني للسيطرة الكاملة عليها.

في نوفمبر ١٩٧٠، حسم حافظ الأسد الصراع لصالحه عبر «الحركة التصحيحية»، وهي في جوهرها انقلاب داخلي أبيض (حيدر، بلا تاريخ). قام باعتقال صلاح جديد وقيادات الجناح المدني، وأعلن عن سياسة جديدة تركز على الاستقرار الداخلي، وبناء الدولة، والبراغماتية في السياسة الخارجية (صاغية، ١٩٩٧). لقد كان هذا انتصاراً صريحاً لمنطق BSL على منطق DML.

ج. آلية حسم الصراع في العراق: التطهير المنهجي وعسكرة الحزب

في العراق، كانت العملية مشابهة ولكن أكثر دموية. بعد انقلاب ١٩٦٨، برز صدام حسين كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة، وأحمد حسن البكر كرئيس. كان صدام، على الرغم من كونه مدنياً، العقل المدبر لـ «عسكرة» النظام. لقد أدرك بعقريّة شيطانية أن السيطرة الحقيقية لا تكمن في قيادة الحزب الأيديولوجية، بل في السيطرة المطلقة على أجهزة القوة (الجيش، المخابرات، والأجهزة الأمنية الخاصة) (Makiya, ١٩٩٨).

بدأ صدام حسين عملية منهجية لفرض هيمنة منطق BSL الذي يخدم سلطته الشخصية:

1. تطهير الحزب: قام بسلسلة من حملات التطهير الداخلية، أزاح فيها كل منافسيه المحتملين من العسكريين والمدنيين الذين كانوا يتمتعون بقاعدة قوة مستقلة أو ولاء أيديولوجي حقيقي للحزب الأم.

2. عسكرة الحزب: حول صدام حزب البعث من حزب طليعي أيديولوجي (DML) إلى جهاز بيروقراطي ضخم مهمته المراقبة، والتعبئة القسرية، وتوزيع الامتيازات، وضمان الولاء للنظام. فقد

الحزب أي قدرة على مساءلة القيادة، وأصبح مجرد امتداد للأجهزة الأمنية (Al-Khalil, 1989).

3. بناء الأجهزة الموازية: قام ببناء مؤسسات عسكرية وأمنية موازية (مثل الحرس الجمهوري والحرس الخاص) يكون ولاؤها المطلق له شخصياً، وليس للمؤسسة العسكرية التقليدية أو للحزب، مما ضمن سيطرته الكاملة على أدوات العنف.

عندما تولى السلطة رسمياً في عام 1979، كان قد أكمل عملية تحويل النظام بالكامل. لقد انتصر منطق BSL، ولكن في نسخة «سلطانية» (Sultanistic) وشخصية، حيث تم دمج الدولة والحزب والجيش في شخص الحاكم الأوحد.

الخلاصة: في كل من سوريا والعراق، فشلت محاولة البعث الطموحة في إخضاع الدولة للحزب. وبدلاً من ذلك، حدث العكس تماماً. قامت النخبة العسكرية (أو النخبة الأمنية في حالة صدام) بـ«ابتلاع» الحزب. لقد تم حسم الصراع بين المنطقتين عبر انقلاب داخلي (صريح في سوريا، وتدرجي في العراق)، وتم تحويل الحزب من قائد أيديولوجي (DML) إلى أداة بيروقراطية للسيطرة (BSL). تثبت تجربة البعث أنه حتى أكثر الأحزاب الأيديولوجية تنظيماً وشمولية لا يستطيع مقاومة «الجابية المؤسسية» للدولة وأجهزتها القسرية.

5.4 الحالة الرابعة: الحركة الإسلامية والجيش السوداني (1989-2019): آلية التفكيك التدريجي عبر المفاصلة والانقلاب

تُعد تجربة الحركة الإسلامية في السودان، بقيادة منظرها حسن الترابي، الحالة التاريخية الأكثر طموحاً ووعياً في محاولة التغلب على «الجابية المؤسسية» للمنطق البيروقراطي-السيادي (BSL). فخلالاً للتجارب السابقة، لم يسع الإسلاميون فقط إلى اختراق الجيش، بل سعوا إلى تفكيك منطقهِ الداخلي وإعادة بنائه بالكامل وفقاً

للمنطق العقائدي-التعبوي (DML) عبر سياسة منهجية أطلقوا عليها «التمكين» (الترابي، ٢٠٠٢). ومع ذلك، وعلى الرغم من النجاح المبدئي الكبير الذي حققته هذه السياسة على مدى ثلاثة عقود، فإن النتيجة النهائية كانت هي نفسها: انتصار حاسم لمنطق BSL، ولكن عبر عملية مركبة من «المفاصلة» الداخلية ثم «الانقلاب» العسكري الذي أطاح بالنظام بأكمله. هذه الحالة تقدم الدليل الأقوى على قوة «الجابزية المؤسسية» وقدرتها على العمل حتى في مواجهة أعتى المشاريع الأيديولوجية.

أ. سياسة «التمكين»: محاولة واعية لتدمير منطق BSL

بعد نجاح انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، الذي قاده العميد عمر البشير كواجهة عسكرية للجبهة الإسلامية القومية، بدأ الإسلاميون في تنفيذ مشروع «التمكين» الذي كان يهدف بشكل واعٍ إلى استبدال منطق BSL في مؤسسات الدولة بمنطق DML. كانت هذه العملية ثلاثية الأبعاد:

1. التمكين الرأسي (داخل الجيش): تم تنفيذ أكبر عملية تطهير في تاريخ الجيش السوداني، حيث تمت إحالة آلاف الضباط «غير الموالين» أيديولوجياً إلى التقاعد القسري («الصالح العام»). وفي المقابل، تم ترقية الضباط الموالين للحركة الإسلامية بشكل متسارع، متجاوزين معايير الكفاءة والأقدمية التي يقدرها منطق (Lesch, BSL, ١٩٩٨).

2. التمكين الأفقي (السيطرة على الدولة): تمت السيطرة الكاملة على مفاصل الدولة الأخرى، خاصة الأجهزة الأمنية (جهاز الأمن الداخلي الذي تم توسيعه بشكل هائل) والخدمة المدنية، لضمان عدم وجود أي مركز قوة مستقل يمكن أن يتحدى هيمنة الحزب.

3. التمكين الموازي (خلق بني موازية): وهي الخطوة الأخطر والأكثر دلالة. قام النظام بإنشاء قوات عسكرية وأمنية موازية تعمل بشكل كامل وفق منطق DML، مثل «قوات الدفاع الشعبي» و«الشرطة الشعبية». كانت هذه الميليشيات الأيديولوجية تهدف

إلى خلق توازن قوى مع الجيش النظامي، وتكون بمثابة جيش عقائدي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة أي تمرد محتمل من داخل المؤسسة العسكرية التقليدية (De Waal, ٢٠١٥).

ب. صراع المنطق المؤسسي: ولادة «النخبة العسكرية الهجينة»

على الرغم من نجاح سياسة التمكين في تغيير وجه المؤسسة العسكرية، إلا أنها لم تستطع القضاء على منطق BSL بالكامل، بل أدت إلى ولادة «نخبة عسكرية هجينة». هذه النخبة، التي يمثلها عمر البشير ومجموعته من كبار الضباط الإسلاميين، صعّدت عبر قناة الولاء الأيديولوجي (DML)، لكنها بمجرد أن أصبحت على رأس هرم الدولة، بدأت «الجابية المؤسسية» في ممارسة تأثيرها عليها:

◀ **ضرورات الحكم:** وجد البشير ورفاقه أن إدارة حرب أهلية طويلة في الجنوب، والتعامل مع اقتصاد منهار، ومواجهة عزلة دولية، تتطلب براغماتية وقدرات فنية لا يمكن لمنطق DML وحده توفيرها. بدأوا يعتمدون بشكل متزايد على الخبرات داخل الجيش والبيروقراطية.

◀ **متطلبات الوحدة العسكرية:** على الرغم من التطهير، ظل الجيش كمؤسسة يمتلك منطقها الخاص. أدركت النخبة العسكرية الحاكمة أن استمرار «أدلجة» الجيش بشكل فج يهدد بتمردات داخلية، وأن الحفاظ على تماسكه (حتى بشكله الجديد) يتطلب احتراماً لحد أدنى من هرميته وقواعده (BSL).

◀ **تشكل المصالح الطبقيّة:** تحولت هذه النخبة العسكرية-الإسلامية بمرور الوقت إلى طبقة جديدة ذات مصالح اقتصادية هائلة، مرتبطة بالسيطرة على موارد الدولة والقطاع الخاص. أصبحت حماية هذه المصالح هي الأولوية، وبدأ يُنظر إلى تطلعات القيادة المدنية للحزب (بقيادة الترابي) لـ«تصدير الثورة» ومواصلة المشروع الأيديولوجي كتهديد لهذه المصالح المكتسبة (A. Gallab, ٢٠٠٨).

ج. آلية حسم الصراع: المفاصلة (١٩٩٩) والانقلاب (٢٠١٩)

تم حسم الصراع على مرحلتين، تمثل كل منهما انتصاراً لمنطق BSL على منطق DML.

1. المرحلة الأولى: المفاصلة (١٩٩٩): بلغ الصراع ذروته بين الجناح العسكري-الأمني بقيادة البشير والجناح الحزبي-الأيدولوجي بقيادة الترابي. كان الترابي يسعى لتقليص سلطات الرئيس (البشير) لصالح البرلمان الذي يهيمن عليه الحزب، في محاولة لإعادة تأكيد هيمنة منطق DML. في ديسمبر ١٩٩٩، قام البشير بانقلاب داخلي (عُرف بـ«المفاصلة»)، حيث حل البرلمان وأزاح الترابي عن السلطة (عبد السلام، ٢٠١٠). لقد كانت هذه لحظة حاسمة، حسمت فيها النخبة العسكرية «ولاءها المزدوج» لصالح استمرارية النظام وسلطتها المؤسسية (BSL)، حتى لو تطلب ذلك الانقلاب على الأب الروحي للمشروع (الترابي، ٢٠١٦).

2. المرحلة الثانية: الانقلاب (٢٠١٩): بعد المفاصلة، استمر نظام البشير لمدة عشرين عاماً كنظام هجين، يحمل شعارات إسلامية ولكن يحكم بمنطق أممي-بيروقراطي. لكن «الجابدية المؤسسية» استمرت في العمل. عندما اندلعت الثورة الشعبية في ديسمبر ٢٠١٨، واجهت المؤسسة العسكرية خياراً: إما الدفاع عن البشير (الولاء الشخصي الذي هو بقايا منطق DML) والمخاطرة بانهايار الدولة والمؤسسة العسكرية نفسها، أو التضحية برأس النظام للدفاع على المؤسسة ومصالحها (جوهر منطق BSL). في أبريل ٢٠١٩، اختار الجيش الخيار الثاني. قامت قيادة الجيش، التي هي نفسها من صنع نظام الإنقاذ، بعزل البشير. لقد كان هذا هو الانتصار النهائي لمنطق BSL، حيث أثبتت المؤسسة أن ولاءها النهائي هو لاستمراريتها وبقائها كقوة سيادية، وليس للفرد أو الحزب الذي أنشأها.

بشكل عام، تقدم تجربة السودان الدليل الأكثر حسماً على صحة



«نظرية الجاذبية المؤسسية». فحتى أذكي وأشمل محاولة لتفكيك منطق الدولة البيروقراطية وإعادة بنائها أيديولوجياً انتهت بالفشل. لقد أثبتت «الجاذبية المؤسسية»، التي تعمل من خلال ضرورات الحكم والمصالح المؤسسية والطبقية، أنها قوة بنيوية أعمق من أي مشروع أيديولوجي. لقد ابتلع منطق BSL في النهاية النخبة التي صعدت لتدميره، واستخدمها كأداة للتخلص من الحزب، ثم تخلص منها هي نفسها للحفاظ على بقاء المؤسسة.

الفصل الخامس:

اختبار النظرية في مواجهة الحالات المضادة: حالة الحرس الثوري الإيراني

إن الاختبار الحقيقي لأي نظرية اجتماعية لا يكمن فقط في قدرتها على تفسير الحالات التي تؤكدتها، بل أيضاً في قدرتها على تفسير أو استيعاب الحالات التي تبدو وكأنها تناقضها. في سياق «نظرية الجاذبية المؤسسية»، تبرز تجربة الحرس الثوري الإيراني (سپاه پاسداران انقلاب اسلامی) كأهم «حالة مضادة» (counter-case) محتملة. فعلى عكس الجيوش في العالم العربي التي «ابتلعت» الأحزاب الأيديولوجية، يبدو أن الحرس الثوري في إيران قد نجح في خلق مؤسسة عسكرية أيديولوجية بامتياز (تتبع منطق DML)، لم تكف بالبقاء، بل توسعت لتصبح الفاعل المهيمن في السياسة والاقتصاد والأمن في إيران (أبو رمان، ٢٠١٦).

قد يبدو هذا للوهلة الأولى دحضاً كاملاً لنظريتنا. لكن التحليل المعمق، باستخدام أدوات النظرية نفسها، يوضح أن الحالة الإيرانية ليست دحضاً للنظرية، بل هي «تأكيد عبر الاستثناء» (confirmation through exception). إنها توضح الشروط الدقيقة التي تعمل في ظلها «الجاذبية المؤسسية»، وتكشف ماذا يحدث عندما تغيب هذه الشروط.

6.1 شرط البداية المختلف: الخلق من العدم مقابل الاختراق

يكمن الاختلاف الجوهرى بين الحالة الإيرانية والحالات العربية التي درسناها في «نقطة البداية». في جميع الحالات العربية، كانت استراتيجية الحزب الأيديولوجي هي «اختراق» (infiltration) مؤسسة عسكرية وطنية قائمة وراسخة (BSL)، لها تاريخها وتقاليدها ومنطقها البيروقراطي المستقر. كان الصراع ينشأ حتماً بين منطق

الحزب (DML) ومنطق الجيش القائم (BSL).

أما في إيران، فقد كانت العملية مختلفة جذرياً. لقد قامت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بتفكيك الجيش الإمبراطوري الشاهنشاهي، الذي كان يمثل منطق BSL القديم، وأدت إلى انهياره شبه الكامل. لم يتم الإسلاميون بـ«اختراق» هذا الجيش، بل قاموا بـ«خلق» (creation) مؤسسة عسكرية جديدة من العدم في سياق فراغ سلطوي. تم تأسيس الحرس الثوري في مايو ١٩٧٩ بأمر مباشر من آية الله الخميني، كجيش عقائدي مواز مهمته حماية الثورة من أعدائها في الداخل والخارج (Ostovar, ٢٠١٦).

هذا الاختلاف في نقطة البداية يلغي الشرط الأساسي لعمل «الجاببية المؤسسية» كما وصفناها: لم يكن هناك «مركز جاذبية» (BSL) قوي ومستقر ليجذب إليه النخبة الجديدة. بدلاً من ذلك، تم بناء الحرس الثوري منذ اليوم الأول ليكون هو التجسيد المادي للمنطق العقائدي-التعبوي (DML). عقيدته هي «ولاية الفقيه»، وولأوه ليس للدولة الإيرانية كمفهوم مجرد، بل هو لـ«النظام» الثوري ولقائده الأعلى.

6.2 الحرب كعامل لتكريس منطق DML

إذا كان تأسيس الحرس الثوري في فراغ قد أعطاه دفعة أولية، فإن الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) هي التي رسخت هيمنة منطق DML وحولته إلى مؤسسة دائمة. خلال الحرب، أثبت الحرس الثوري أنه أكثر فعالية واندفاعاً من بقايا الجيش النظامي (الأرتش). لقد كانت الحرب هي السياق المثالي لعمل منطق DML: التعبئة الجماهيرية (عبر قوات الباسيج)، والاعتماد على الحماس العقائدي، والشهادة، وتجاوز التكتيكات العسكرية التقليدية (Takeyh, ٢٠٠٩).

لقد منحت الحرب الحرس الثوري شرعية لا تضاهي، وموارد هائلة، وخبرة قتالية، وكادراً من القادة الذين تم تشكيلهم بالكامل في أتون المعارك الأيديولوجية. على عكس الضباط العرب الذين كانوا يعانون من «ولاء مزدوج»، لم يكن لدى قادة الحرس الثوري أي ولاء سابق لمنطق BSL التقليدي.

6.3 «الجابذية المؤسسية» في صيغة معكوسة: الحرس يتلع الدولة

بعد انتهاء الحرب، وبدلاً من أن يقوم جهاز الدولة البيروقراطي (BSL) بجذب الحرس الثوري إليه، حدث العكس تماماً. لقد أصبح الحرس الثوري، بمنطقه (DML) الراسخ وقوته الهائلة، هو «مركز الجابذية» الجديد الذي بدأ في ابتلاع بقية مؤسسات الدولة. فمن خلال سيطرته على قطاعات واسعة من الاقتصاد (عبر شركات الهندسية مثل «خاتم الأنبياء»)، وتغلغله في السياسة (عبر وصول قادته السابقين إلى البرلمان والرئاسة)، وهيمنته على الملفات الأمنية والإقليمية، قام الحرس الثوري بـ«إعادة تشكيل» منطق الدولة الإيرانية لتصبح أكثر شبهاً به (Alfoneh, 2013).

يمكن القول إن ما حدث في إيران ليس انتصار DML على BSL داخل مؤسسة قائمة، بل هو استبدال BSL القديم (الجيش الشاهنشاهي) بـ BSL جديد (الحرس الثوري) أصبح هو نفسه الدولة.

6.4 هل بدأت «الجابذية المؤسسية» في العمل داخل الحرس الثوري؟

على الرغم من كل ما سبق، فإن «نظرية الجابذية المؤسسية» تتنبأ بأنه بمرور الوقت، ومع تحول الحرس الثوري إلى مؤسسة بيروقراطية ضخمة ذات مصالح اقتصادية هائلة، فإن منطق الداخلي سيبدأ حتماً

في التحول. هناك مؤشرات على أن هذا التحول قد بدأ بالفعل:

- ▶ **ظهور المصالح التطبيقية:** تحول قادة الحرس إلى طبقة تكنوقراطية-أمنية جديدة لها مصالحها الاقتصادية الخاصة، والتي قد تتعارض أحياناً مع الشعارات الثورية الأولى.
- ▶ **التوترات الداخلية:** تشير بعض التحليلات إلى وجود توترات بين الأجيال المختلفة داخل الحرس، وبين الأجنحة الأكثر «بيروقراطية» والأكثر «أيديولوجية».
- ▶ **البراغماتية في السياسة الخارجية:** في بعض الملفات، يظهر الحرس براغماتية كبيرة تخدم مصالحه المؤسسية، حتى لو تعارضت مع الخطاب الأيديولوجي الصرف.

هذا لا يعني أن الحرس الثوري سيتخلى عن عقيدته، ولكنه يعني أن «الجابزية المؤسسية» لمنطق الحفاظ على الذات، وحماية المصالح، والتعامل البيروقراطي، قد بدأت في العمل ببطء داخل هذه المؤسسة العقائدية نفسها. قد لا يؤدي هذا إلى انهيارها، ولكنه قد يحولها بمرور الوقت من منظمة ثورية (DML) إلى مؤسسة دولة «عادية» ذات مصالح خاصة (BSL)، وإن كانت ترتدي عباءة أيديولوجية.

الخلاصة: إن حالة الحرس الثوري الإيراني لا تدحض «نظرية الجابزية المؤسسية»، بل تحدد شروطها بدقة. فهي تثبت أن «الجابزية المؤسسية» للمنطق البيروقراطي-السيادي تكون فعالة فقط عندما يكون هناك جيش وطني قائم يتم اختراقه. في غياب هذا الجيش، يمكن للمنطق العقائدي-التعبوي أن يخلق مؤسسته الخاصة التي تصبح هي نفسها الدولة. ولكن حتى في هذه الحالة، فإن قوانين البيروقراطية والمصالح المؤسسية تبدأ في العمل على المدى الطويل، مما يثبت أن «الجابزية» نحو الاستقرار والمأسسة هي قوة بنوية عميقة في سياسات الدول الحديثة.

الفصل السابع: المناقشة: النتائج النظرية والتجريبية

بعد أن تم بناء الإطار النظري لـ«نظرية الجاذبية المؤسسية» واختباره تجريبياً عبر تحليل مقارن لأربع دراسات حالة رئيسية ومواجهته مع الحالة المضادة، يهدف هذا الفصل إلى تجميع النتائج ومناقشة آثارها النظرية. لقد كشف التحليل عن نمط تاريخي ثابت يؤكد الفرضية المركزية للدراسة: الانتصار الحتمي للمنطق البيروقراطي-السيادي (BSL) على المنطق العقائدي-التعبوي (DML) داخل النخب العسكرية التي تصل إلى السلطة عبر بوابة حزب أيديولوجي.

7.1 تأكيد الفرضية وتعميم الآلية

أظهر التحليل المقارن أن «آلية الجاذبية المؤسسية» تعمل بشكل مستقل عن طبيعة الأيديولوجيا (شيوعية، قومية، بعثية، إسلامية) والسياق الجغرافي والزمني. ففي كل الحالات، أجبرت العوامل البنيوية الأربعة – ضرورات الحكم البيروقراطي، متطلبات الوحدة العسكرية، تشكل المصالح الطبقية، والضغط من أجل الشرعية الدولية – النخبة العسكرية الحاكمة على حسم «ولائها المزدوج» لصالح منطق الدولة (BSL). لقد اختلفت «آليات الحسم» (تصفية قسرية، تزويد وتأميم، انقلاب داخلي، تفكيك تدريجي)، لكن النتيجة النهائية كانت واحدة: تهميش الحزب الأيديولوجي وتحويله من قائد إلى تابع، أو تصفيته بالكامل. كما أظهرت دراسة الحالة الإيرانية أن هذه الآلية تفترض وجود مؤسسة عسكرية قائمة يتم اختراقها، وفي غياب هذا الشرط، يمكن أن تنشأ ديناميكيات مختلفة، ولكن حتى في هذه الحالة، تبدأ قوانين المؤسسة والبيروقراطية في العمل على المدى الطويل.

7.2 مفهوم «النخبة العسكرية الهجينة» (The Hybrid Military) (Elite)

إن أهم مساهمة نظرية تفرزها هذه الدراسة هي مفهوم «النخبة العسكرية الهجينة». هذه النخبة ليست مجرد نخبة عسكرية تقليدية، وليست نخبة حزبية صرفة، بل هي نتاج هجين للصراع بين المنطقيين. تتكون هذه النخبة من ضباط صعدوا في البداية عبر قناة الولاء العقائدي (DML)، لكنهم بعد استيلائهم على السلطة يتبنون لغة وممارسات المنطق البيروقراطي-السيادي (BSL) للحفاظ على سلطاتهم وحماية مصالحهم. تتميز هذه النخبة بالخصائص التالية:

- ▶ **ازدواجية الخطاب:** تستمر في استخدام الشعارات الأيديولوجية لمنطق DML لتبرير حكمها وتعبئة الجماهير، لكنها تتخذ قراراتها الفعلية بناءً على الحسابات البراغماتية والمصلحية لمنطق BSL.
- ▶ **البيروقراطية الزبائنية:** هي لا تطبق منطق BSL الفيبري النقي القائم على الكفاءة المحايدة، بل تقوم بـ«تطويعه» ليخدم مصالحها. فتستخدم أدوات الدولة الرسمية (الترقيات، العقود الحكومية) لخدمة شبكات الولاء الشخصي والطائفي والجهوي، مما يخلق نظاماً بيروقراطياً زبائنياً (Ayubi, 1990).
- ▶ **العداء المبدئي للحزب الأم:** ترى هذه النخبة في الحزب الأيديولوجي الذي أنجبها تهديداً مزدوجاً: فهو ينافسها على السلطة، ويطالبها بالتزامات أيديولوجية تتعارض مع مصالحها الجديدة. لذلك، يصبح تحييد الحزب أو تصفيته ضرورة لبقاء هذه النخبة.

7.3 مصير الأيديولوجيا: العسكرية والتأميم

إن انتصار منطق BSL لا يعني بالضرورة زوال الأيديولوجيا تماماً، بل يعني «عسكرتها» و«تأميمها». يتم تجريد الأيديولوجيا من طابعها الثوري النقدي وقدرتها على مساءلة السلطة، وتتحول إلى:

- ▶ **أداة بيروقراطية للرقابة:** تستخدم لتبرير سياسات الدولة، وتصنيف المواطنين، وتحديد الأعداء من الأصدقاء.
- ▶ **هوية وظيفية للنخبة:** تصبح مجرد علامة للتمييز بين النخبة الحاكمة وبقية المجتمع، ووسيلة لتوزيع الامتيازات.
- ▶ **بروتوكول رسمي:** تتحول الشعارات الثورية إلى مجرد طقوس وبروتوكولات رسمية فارغة من أي محتوى تغييري حقيقي.

الخاتمة:

تخلص هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الأحزاب الأيديولوجية والجيوش في الدول القومية الحديثة محكومة بقوانين بنيوية عميقة تتجاوز خيارات الأفراد. إن «نظرية الجاذبية المؤسسية» تقدم تفسيراً بنيوياً لماذا تنتهي محاولات «أدلجة» الجيش بالفشل الحتمي. يمكن للحزب أن يصل إلى السلطة على ظهر دبابة، لكنه سيكتشف دائماً أن منطق الدبابة، وليس منطق الحزب، هو من يقرر الوجهة النهائية.

8.1 الآثار التنبؤية للنظرية

تقدم النظرية إطاراً تنبؤياً للمستقبل: أي محاولة مستقبلية من قبل أي حزب أيديولوجي للاستحواذ على السلطة عبر اختراق جيش وطني قائم ستواجهه، على الأرجح، نفس المصير. فمتطلبات إدارة الدولة الحديثة، التي تعتمد على البيروقراطية والكفاءة الشكلية (BSL)، ستفرض نفسها حتماً على أي منطق عقائدي (DML)، ما لم يتم تفكيك بنية الدولة القومية نفسها، وهو سيناريو مختلف جذرياً (كما في الحالة الإيرانية).

8.2 توصيات للفاعلين السياسيين وصناع القرار

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. **إعادة تعريف السيطرة المدنية:** يجب على الأحزاب السياسية

الديمقراطية التخلي عن وهم «ملكية الجيش» أو «أدلجته» (الجابري، ٢٠٠٠). السيطرة المدنية الفعالة والمستدامة لا تتحقق بالتمكين الأيديولوجي، بل بـ السيطرة الدستورية والقانونية التي تعترف بالاستقلالية المهنية للمؤسسة العسكرية (منطق BSL)، ولكنها تخضعها للمساءلة أمام مؤسسات منتخبة (برلمان، حكومة) وتضمن ولاءها للدستور وليس للحزب الحاكم (Welch, ١٩٧٦).

2. تعزيز الاحترافية الفيدرالية: على الدول التي تسعى للاستقرار الديمقراطي أن تولي أهمية قصوى لتعزيز منطق BSL بمعناه الفيدرالي النقي (القائم على الكفاءة والحياد السياسي) داخل الجيش، عبر تحصين آليات الترقى والتقييم من التدخلات السياسية، وإلغاء أي قوات موازية أو ميليشيات حزبية.

3. الفصل المؤسسي الواضح: يجب تكريس الفصل الواضح بين مؤسسة الحزب ومؤسسة الجيش، ليس كتكتيك سياسي مؤقت، بل كشرط بنيوي لاستقرار الدولة. هذا يتطلب بناء أحزاب سياسية قوية قادرة على كسب السلطة عبر صناديق الاقتراع، وليس عبر المؤامرات في ثكنات الجيش (غليون، ١٩٩٠).

8.3 أجندة بحثية مستقبلية

تفتح «نظرية الجاذبية المؤسسية» الباب أمام أسئلة بحثية جديدة، منها:

- ▶ كيف يؤثر نوع النظام السياسي (ديمقراطي، سلطوي، هجين) على قوة «الجاذبية المؤسسية»؟
- ▶ هل يمكن تطبيق النظرية على مؤسسات أخرى غير الجيش، مثل القضاء أو البيروقراطية المدنية، عند محاولة «أدلجتها»؟
- ▶ ما هي استراتيجيات «المقاومة» التي يمكن للفاعلين اتباعها لمواجهة «الجاذبية المؤسسية»، وما هي تكلفتها أو فشلها؟

في نهاية المطاف، تؤكد هذه الدراسة أن بناء علاقة صحية بين



المدنيين والعسكريين لا يمر عبر محاولة طرف إلغاء منطق الطرف الآخر، بل عبر بناء إطار دستوري وقانوني يسمح لكل منطق بالعمل في مجاله المخصص، مع خضوع الجميع لسيادة القانون وحكم الشعب .

قائمة المصادر والمراجع

العربية

- أبو رمان، محمد. (٢٠١٦). الإسلاميون والدولة في إيران: من الثورة إلى الدولة. مركز دراسات الوحدة العربية.
- الأتاسي، فواز. (٢٠١١). حزب البعث: التجربة والممارسة في سوريا. دار رياض الرئيس للكتب والنشر.
- البغدادي، عبد اللطيف. (١٩٧٧). مذكرات عبد اللطيف البغدادي (ج ٢-١). المكتب المصري الحديث.
- بشارة، عزمي. (٢٠١٧). الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- الترابي، حسن. (٢٠٠٢). السياسة والحكم: النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع. دار الساقى.
- الترابي، حسن. (٢٠١٦). شاهد على العصر (حلقا مسجلة). شبكة الجزيرة الإعلامية.
- الجابري، محمد عابد. (٢٠٠٠). الدين والدولة وتطبيق الشريعة. مركز دراسات الوحدة العربية.
- جسور للدراسات. (٢٠٢٠). أدبيات حزب البعث وأزمات التحول. <https://share.google/xofomnFAvmqCEvkoN>
- الجندي، سامي. (١٩٦٩). البعث. دار النهار للنشر.
- حسن، يوسف. (٢٠٠٥). تاريخ الحزب الشيوعي السوداني. دار عزة للنشر والتوزيع.
- الحمامي، أحمد. (٢٠١٨). الأيديولوجيا والسلطة: دراسة في الفكر السياسي العربي المعاصر. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- حيدر، محمود. (بلا تاريخ). البعث والبيونة الكبرى، دمشق.
- دندشلي، مصطفى. (١٩٧٩). حزب البعث العربي الاشتراكي: التاريخ والأيديولوجية والتنظيم. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- صاغية، حازم. (١٩٩٧). زمن البعث. دار الساقى.

- عبد السلام، محمد. (٢٠١٠). الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء - خيوط الواقع ونسج الخيال. دار مدارك للنشر.
- عمر، التجاني عبد القادر. (٢٠١٢). مفاصلة الإسلاميين: شهادة للتاريخ. مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي.
- غليون، برهان. (١٩٩٠). نقد السياسة: الدولة والدين. المركز الثقافي العربي.
- محجوب، عبد الخالق. (١٩٨٦). لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني. دار الفارابي.
- محمود، خالد. (٢٠١٥). منهجية البحث في العلوم السياسية: مقاربات ونماذج. دار النهضة العربية.
- محيي الدين، خالد. (١٩٩٢). والآن أتكلم. مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- منصور، أحمد. (٢٠١٦، ٢٣ أبريل). مذكرات الدكتور حسن الترابي - برنامج شاهد على العصر [الموقع الرسمي]. ahmedmansour.com. <https://share.google/VaYfJk20RWRw8IfUe>
- نجيب، محمد. (١٩٨٤). كنت رئيساً لمصر: مذكرات محمد نجيب. المكتب المصري الحديث.
- هيكل، محمد حسنين. (١٩٧٥). ملفات السويس. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- ويكي الإخوان. (بلا تاريخ). خالد محيي الدين ومسيرة الضباط الأحرار. [1sFL4WIEH2xTQStMC/https://share.google](https://share.google/1sFL4WIEH2xTQStMC/)

الأجنبية

- Abdel-Malek, A. (1968). Egypt: Military society, the army regime, the left, and social change under Nasser. Random House.
- Aburish, S. K. (2004). Nasser, the last Arab. St. Martin's Press.
- Al-Khalil, S. (1989). Republic of fear: The politics of modern Iraq. University of California Press.
- Al-Naqeeb, K. (1990). Society and state in the Gulf and Arab



Peninsula: A different perspective. Routledge.

- Alfoneh, A. (2013). Iran unveiled: How the Revolutionary Guards are turning clerics into clients. AEI Press.
- Ayubi, N. N. (1995). Over-stating the Arab state: Politics and society in the Middle East. I.B. Tauris.
- Batatu, H. (1978). The old social classes and the revolutionary movements of Iraq: A study of Iraq's old landed and commercial classes and of its communists, Baṭhists, and free officers. Princeton University Press.
- Beshir, M. O. (1974). Revolution and nationalism in the Sudan. Rex Collings.
- Chehabi, H. E. (1990). Iranian politics and religious modernism: The liberation movement of Iran under the Shah and Khomeini. Cornell University Press.
- De Waal, A. (2015). The real politics of the Horn of Africa: Money, war and the business of power. Polity Press.
- Finer, S. E. (1962). The man on horseback: The role of the military in politics. Praeger.
- Friedland, R., & Alford, R. R. (1991). Bringing society back in: Symbols, practices, and institutional contradictions. In W. W. Powell & P. J. DiMaggio (Eds.), The new institutionalism in organizational analysis (pp. 263-232). University of Chicago Press.
- Gallab, A. (2008). The first Islamist republic: Development and disintegration of a modern Islamic state. Ashgate.
- George, A. L., & Bennett, A. (2005). Case studies and theory development in the social sciences. MIT Press.
- Gerth, H. H., & Mills, C. W. (Eds.). (1946). From Max Weber: Essays in sociology. Oxford University Press.

- Gordon, J. (1992). Nasser's blessed movement: Egypt's Free Officers and the July revolution. Oxford University Press.
- Halpern, M. (1963). The politics of social change in the Middle East and North Africa. Princeton University Press.
- Huntington, S. P. (1957). The soldier and the state: The theory and politics of civil-military relations. Belknap Press of Harvard University Press.
- Janowitz, M. (1960). The professional soldier: A social and political portrait. Free Press.
- Lesch, A. M. (1998). The Sudan: Contested national identities. Indiana University Press.
- Lijphart, A. (1971). Comparative politics and the comparative method. American Political Science Review, 693-682 ,(3)65.
- Makiya, K. (1998). The rock: A tale of seventh-century Jerusalem. Pantheon Books.
- Nordlinger, E. A. (1977). Soldiers in politics: Military coups and governments. Prentice-Hall.
- Ostovar, A. (2016). Vanguard of the Imam: Religion, politics, and Iran's Revolutionary Guards. Oxford University Press.
- Przeworski, A., & Teune, H. (1970). The logic of comparative social inquiry. Wiley-Interscience.
- Pye, L. W. (1962). Armies in the process of political modernization. In J. J. Johnson (Ed.), The role of the military in underdeveloped countries (pp. 89-69). Princeton University Press.
- Ragin, C. C. (1987). The comparative method: Moving beyond qualitative and quantitative strategies. University of California Press.
- Seale, P. (1988). Asad of Syria: The struggle for the Middle



East. University of California Press.

- Stepan, A. (1973). The new professionalism of internal warfare and military role expansion. In A. Stepan (Ed.), *Authoritarian Brazil: Origins, policies, and future* (pp. 65-47). Yale University Press.
- Takeyh, R. (2009). *Guardians of the revolution: Iran and the world in the age of the Ayatollahs*. Oxford University Press.
- Van Dam, N. (1996). *The struggle for power in Syria: Politics and society under Asad and the Baʿth Party*. I.B. Tauris.
- Vatikiotis, P. J. (1961). *The Egyptian army in politics: Pattern for new nations?* Indiana University Press.
- Warburg, G. R. (1978). *Islam, nationalism and communism in a traditional society: The case of Sudan*. Frank Cass.
- Waterbury, J. (1983). *The Egypt of Nasser and Sadat: The political economy of two regimes*. Princeton University Press.
- Weber, M. (1978). *Economy and society: An outline of interpretive sociology* (G. Roth & C. Wittich, Eds.). University of Chicago Press. (Original work published 1922).
- Welch, C. E., Jr. (Ed.). (1976). *Civilian control of the military: Theory and cases from developing countries*. State University of New York Press.
- Yin, R. K. (2018). *Case study research and applications: Design and methods* (6th ed.). SAGE Publications.

ملحق الدراسة

أولاً: مسرد التعريفات الإجرائية للورقة

يحدد هذا المسرد المفاهيم المركزية التي قامت عليها «نظرية الجاذبية المؤسسية» لضمان الوضوح المنهجي:

1. المنطق العقائدي-التعبوي (DML): هو منظومة القواعد والقيم التي يفرضها الحزب الأيديولوجي (سواء كان إسلامياً، قومياً، أو ماركسياً) على أعضائه، وترتكز على الولاء للفكرة، التعبئة الجماهيرية، وتسييس الكفاءة (الولاء قبل الخبرة).

2. المنطق البيروقراطي-السيادي (BSL): هو منظومة القيم المهنية التي تحكم مؤسسة الدولة والجيش، وتقوم على التراتبية الصارمة، الكفاءة الفنية الإجرائية، الحفاظ على بقاء المنظمة، والسيادة الوطنية.

3. الجاذبية المؤسسية (Institutional Gravitation): هي العملية الهيكلية التي تنجذب من خلالها النخبة العسكرية (حتى العقائدية منها) نحو منطق الدولة (BSL) بمجرد ممارسة السلطة، مما يؤدي لآلياً لرفض ضغوط الحزب (DML).

ثانياً: جدول التحليل المقارن للحالات

يلخص هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية عبر الحالات الدراسية الأربع:

| معيار المقارنة | الحالة المصرية (1952) | الحالة السورية (1970) | الحالة السودانية (1969) | الحالة السودانية (1989) |
|---------------------|-----------------------------|---------------------------|----------------------------------|---------------------------------|
| التنظيم الأيديولوجي | الضباط الأحرار (قومي) | حزب البعث (قومي يساري) | الحزب الشيوعي السوداني | الحركة الإسلامية (تمكين) |
| جوهر الصدام | السيادة المدنية vs العسكرية | سلطة الحزب vs سلطة القائد | التبعية للحزب vs استقلال القيادة | التنظيم الموازي vs الجيش الوطني |

| الحالة السودانية (1989) | الحالة السودانية (1969) | الحالة السورية (1970) | الحالة المصرية (1952) | معيار المقارنة |
|-------------------------------|-----------------------------|--|-----------------------------|------------------|
| "مذكرة العشرة" وإبعاد الترابي | تصفية الوجود الشيوعي بالجيش | "الحركة التصحيحية" | الانحياز لبيروقراطية الدولة | مظهر الجاذبية |
| انحياز المؤسسة للشارع (2019) | حكم فردي (نميري) | نظام رئاسي عسكري صلب (قبل التغيير وسقوط الأسد) | دولة "أمنية-بيروقراطية" | النتيجة النهائية |

ثالثاً: التسلسل الزمني لانتصار المنطق السيادي

اللحظات التاريخية التي انتصر فيها منطق «المؤسسة» على «الأيدولوجيا»:

- ▶ **مارس ١٩٥٤ (مصر):** حسم الصراع لصالح جمال عبد الناصر والمؤسسة العسكرية ضد القوى السياسية التقليدية والمنطق الحزبي الضيق.
- ▶ **نوفمبر ١٩٧٠ (سوريا):** إزاحة الجناح «العقائدي» في حزب البعث (صلاح جديد) لصالح الجناح «العسكري-البيروقراطي» (حافظ الأسد).
- ▶ **يوليو ١٩٧١ (السودان):** نجاح جعفر نميري في استخدام «شرعية الجيش» لسحق محاولة الانقلاب الشيوعية وإنهاء نفوذ الحزب داخل القوات المسلحة.
- ▶ **ديسمبر ١٩٩٩ (السودان):** صدور قرارات الرابع من رمضان التي أنهت ثنائية (الشيخ والرئيس) لصالح سيادة الدولة والمؤسسة العسكرية.

رابعاً: الوثائق والمذكرات الاستشهادية

اعتمدت الدراسة في اختبار فرضياتها على استنتاج شهادات ومذكرات الفاعلين الذين عاصروا تحولات السلطة من داخل

أروقتها. تكمن أهمية هذه الوثائق في كشفها عن «المناطق الرمادية» وصراعات الإرادة بين التنظيمات الأيديولوجية والمؤسسات السيادية، وفهم كيفية تغلب منطق الدولة البيروقراطي (BSL) على الطموحات العقائدية (DML).

أ: مذكرات قادة ثورة يوليو (الحالة المصرية)

تُعد هذه المذكرات مراجع تاريخية أساسية نظراً لمكانة أصحابها في مجلس قيادة الثورة وتباين رؤيتهما للأحداث.

١. مذكرات عبد اللطيف البغدادي:

- ▶ **العنوان:** «مذكرات عبد اللطيف البغدادي» (صدرت في جزأين).
- ▶ **الأهمية:** تُصنف كواحدة من أدق المذكرات لاعتماده التدوين اليومي للأحداث.
- ▶ **أبرز المحتويات:** تفاصيل تأسيس «الضباط الأحرار»، كواليس ليلة ٢٣ يوليو، صراعات السلطة بين عبد الناصر وعامر، وأزمة مارس ١٩٥٤ وصولاً لنكسة ١٩٦٧.

المصادر والروابط:

رابط المذكرات

(Goodreads): <https://share.google/OVe0clZRalRTzYWmR>.

تحليل صحفي (اليوم السابع):

<https://share.google/KzM7DuaXsrVGNMvYz>.

٢. مذكرات خالد محيي الدين:

- ▶ **العنوان:** «والآن أتكلم» (١٩٩٢).
- ▶ **الأهمية:** تعكس وجهة نظر الجناح «اليساري» (الضابط الأحمر) داخل الثورة.
- ▶ **أبرز المحتويات:** علاقة الثورة بالقوى السياسية (الإخوان والشيوخيين)، والدفاع عن عودة الجيش للثكنات وإقامة حياة ديمقراطية في أزمة مارس ١٩٥٤.

المصادر والروابط:

شهادة مرئية

(YouTube): <https://share.google/e5brKsjO748hVEGzU>.

أرشيف الحركات السياسية

(Ikhwan Wiki): <https://share.google/1sFL4WIEH2xTQStMC>.

ب: أدبيات حزب البعث حول «أزمة الحزب» (الحالة السورية)

تتناول الصراعات الأيديولوجية والتنظيمية التي أعقبت وصول الحزب للسلطة عام ١٩٦٣.

١. المحطات التاريخية في أدبيات الحزب:

- ◀ صراع اللجنة العسكرية والمدنيين (١٩٦٣-١٩٦٦): الخلاف بين القيادة القومية (عفلق والبيطار) واللجنة العسكرية.
- ◀ أزمة ٢٣ شباط ١٩٦٦: وُصفت بأنها «حركة تصحيحية» ضد اليمين العفلق من قبل الجناح المنتصر.
- ◀ الصراع بين جديد والأسد (١٩٦٦-١٩٧٠): الخلاف بين الراديكالية الأيديولوجية والواقعية العسكرية.

٢. أبرز المؤلفات والمصادر:

- ◀ «البعث» لسامي الجندي: كتاب نقدي لممارسات الحزب الداخلية.
- ◀ «البعث والبيئونة الكبرى» لمحمد حيدر: يتناول مراحل صراعات اللجنة العسكرية.
- ◀ «زمن البعث» لحازم صاغية: دراسة توثق التصفيات الداخلية والطائفية.
- ◀ المصادر والروابط:
دراسة تحليلية (جسور للدراسات):

<https://share.google/xofomnFAvmqCEvkoN>.

سياق تاريخي

(Wikipedia): <https://share.google/QhY5vEXnrtG4XxqbD>.

مرجع أكاديمي

(Google Books): <https://share.google/WpP2dzbvv3Qu04L5u>.

ج: شهادات قادة «ثورة الإنقاذ» (الحالة السودانية)

تركز على العلاقة المعقدة والصدام بين الحركة الإسلامية والمؤسسة العسكرية.

1. مذكرات وشهادة حسن الترابي:

المحتوى: هندسة الانقلاب، خديعة «اذهب للقصر سجيناً»، وأزمة المفاصلة ١٩٩٩.

المراجعة النقدية: اعترافه المتأخر بأن الحركة لم تقرأ التاريخ جيداً عند الاستعانة بالعسكر.

المصادر والروابط:

شهادة شاهد على العصر

(YouTube): <https://share.google/OLCf3kpO4K9OVX4yC>.

الموقع الرسمي

(ahmedmansour.com): <https://share.google>

V a Y f J k 2 0 R W R w 8 I f U e .

2. شهادات الطرف الآخر (تيار الدولة):

عمر البشير: برر إقصاء الترابي بضرورة الحفاظ على وحدة واستقرار الدولة.

المحبوب عبد السلام (كتاب دائرة الضوء): وثق الأزمة من منظور «الترابين» ودور مذكرة العشرة.

علي عثمان طه: ركز على الخلاف حول «أسلوب القيادة» وتغول التنظيم على الدولة.

المصادر والروابط:

توثيق الأزمة

(Facebook): <https://share.google/ISrCpZey0sVE2mzTh>.

تقرير صحفي (صحيفة الراكوبة):

<https://share.google/wKi9bAZE1jz1vHWjc>.

تشكل هذه القائمة المرجعية العمود الفقري للإمبيريقي للدراسة:



فهي لا تكفي بسرد الوقائع، بل تقدم دليلاً ملموساً على أن تحول الضباط «الأيدولوجيين» إلى حكام «بيروقراطيين» هو نمط متكرر. تباين الروايات بين المدنيين والعسكريين يؤكد فرضية «الجابدية المؤسسية»: فبينما يرى الحزبيون في الدولة «خيانة»، يراها العسكري «ضرورة» سيادية لحماية المؤسسة.



الجامعة الإسلامية بنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM